عن أي ديمقراطية تتحدّثون -8- تشخيص الأمراض المطلوب علاجها:

13-10-2004

أمام كل هذه النواقص والعيوب التي تشكل جزءا كبيرا من مشاغل الديمقراطيين وتستنزف طاقاتهم في محاولة تطويقها، لا بدّ من رؤيا شاملة لا تكتفي بإصلاحات شكلية وإنما تعود إلى الأسس ذاتها التي بنيت عليها المؤسسات الديمقراطية لعملية إعادة تأسيس شاملة

بقلم د . منصف المرزوقي

لنلخص مآخذنا على "الوصفة" الديمقراطية:

1- حدود إرادة الشعب:

إن "إرادة الشعب" كقاعدة أساسية ومبدأ مطلق لإرساء الشرعية مفهوم طال وضعه خارج المحاسبة والحال أنّه بأمسّ الحاجة إليه. قلما نكون واعين عند ما نتحدّث عن هذه الإرادة بلغة التقديس، إنه موقف ضدّي من ايدولوجيا الاستبداد التي ترتكز على تقديس إرادة الفرد، لكن الآليات الفكرية للخيارين واحدة. ألا نستبدل استبداد الشعب باستبداد الفرد؟ هل كانت لإرادة الشعب الألماني (وعلى وجه التحديد تواطؤه مع زعيمه هتلر طوال مرحلة الانتصارات) أي قيمة شرعية لتبرير غزو جيرانه؟ هل يمكن اليوم القبول بالمنطق الصهيوني لا لشيء إلاّ لأنه يعبّر عن إرادة الإسرائيليين ؟ بداهة هناك حدود لإرادة الشعب أولها المصالح المشروعة للشعوب الأخرى. لكن ألا توجد داخل الشعب نفسه قضايا يمكن أن تتضرّر من إرادة لا تستمدّ شرعيتها إلاّ من ذاتها. إن أحسن مثال على هذا الخلل الموقف من الأقليات العرقية والدينية التي يمكن لهذه الإرادة (وهي في أحسن الأحوال إرادة الأغلبية) أن تستعبدها بكلّ راحة ضمير. ثمة أيضا قضية عقوبة الإعدام التي تظهر كل الشعوب تعلقا بها عن جهل بفظاعتها وبوظيفتها التاريخية في قمع الأقليات السياسية والاجتماعية ولا فعاليتها في محاربة الجريمة. لقد وقع إلغاء هذه العقوبة في كل البلدان المتقدّمة بالرغم من رأي الأغلبية واتضح دوما أنه كان الخيار الأسلم. معنى هذا أن إرادة الشعب، أو قل دوما إرادة الأغلبية، ليست المرجع الأعلى وإنما ثمة مرجع أعلى منها يتمثّل في جملة القيم التي تمنع شعبا من استعباد شعب آخر أو هذا الشعب من اضطهاد أقلياته أو انتهاك حقوق الإنسان. أمّا ضرب هذه القيم أو تجاهلها باسم حقّ الأغلبية في خلق قيمها التي تتماشى مع مصالحها -وبالأحرى مع مصالح المحرّضين على اعتبار هذه المصالح قيما- فإن الأمر لا يعدو أن يكون بمثابة إطلاق إعصار على بستان.

2 – حدود التمثيلية:

لو كانت التمثيلية شرط ممارسة الشعب لسيادته والضمان الرئيسي لمصالحه لكانت الوسيلة العادلة الوحيدة تسمية نوّاب الشعب ابتداء من عيّنة ممثلة للجمهرة. إنّها تقنية بسيطة يمارسها المختصّون في علم الإحصاء وتتمثل في اختيار عشوائي لجملة من الأشخاص داخل مجموعة الرجال ومجموعة النساء ومجموعات الأعمار والمهن. هكذا سنرى البرلمان نسخة طبق الأصل للتركيبة الحقيقية والدقيقة للشعب، فيكون نصفه من النساء والنصف الآخر من الرجال وستين في المائة من النواب في مجالسنا من الأميين مع نسبة كبيرة من الأطفال والمراهقين والشباب. ومن مزايا هذه الطريقة العلمية أن توفّر علينا مصاريف الحملات الانتخابية، حيث يمكن الانطلاق لتعيين نواب الشعب من ملفات الحالة المدنية مثلا. بل يستطيع القيام بالعملية حاسوب محايد يبعث لمن تمّ اختياره باستدعاء لاحتلال مقعده في البرلمان. لكن النظام الذي يدّعي أن هاجسه هو التمثيلية، يتحايل عليها، لتكون لنا برلمانات تحصى فيها النساء على الأصابع ويغيب فيها الشباب تماما ويتزاحم على المقاعد ممثلي تيّارات سياسية استطاعت الفوز بالمقاعد لقدراتها على بيع وعودها المعسولة. أي تمثيلية لإرادة الشعب والمؤسسات المنبثقة عن انتخابات الاستعراض والديماغوجية والاستقالة الجماعية، لا تعبّر إلا عن سيطرة الأقلية

المتحركة، الأحسن تمويلا والأكثر تجنّدا لفرض توجهاتها. لنتذكّر أن الشعب طيف من المكونات ذات الرؤى والمصالح المتباينة. فمن أين لنا استخلاص موقف عامّ يعكس الإرادة الجماعية؟ ما أغرب أن نقبل أنها إرادة 50،01 % من القوائم الانتخابية أما الباقي فلا ناقة لهم ولا جمل.
ثمة ظاهرة أخرى تبرز حتّى فشل تمثيل إرادة الأغلبية ويعرفها النظام البرلماني المنتخب على قاعدة النسبية. إذا انفجر الشرق الأوسط يوما كبرميل البارود وحرثته القنابل النووية، فلا يجب أن ينسى المحلّلون دور النظام السياسي الإسرائيلي وديمقراطيته المبنية على التمثيلية النسبية في الكارثة. فهذه الديمقراطية تمكّن حزيّبات دينية، تمثّل أقليات تتنافس على التطرف والعدوانية من دخول البرلمان. ورغم أنها تتوفّر على عدد ضئيل من المقاعد فإنّها تفرض إرادتها بلعبة التحالفات على حزبين كبيرين أضعف من قدرة الحكم لوحدهما. هكذا انزلقت السياسة الإسرائيلية على مر السنين تحت الابتزاز الدائم للأقلية، نحو مزيد من التطرّف يقوده تحكّم الأقلية في الأغلبية. هكذا لم تعكس أزمة الشرق الأوسط فقط أزمة احتلال وأرض وإنما عكست أيضا أزمة النظام السياسي داخل الكيان الصهيوني.
3- الاستحواذ على آليات الديمقراطية:
إن النموذج الأشهر لوصول الشخص إلى أعلى مراكز القرار بالانتخاب الديمقراطي، ثم الانقلاب على الديمقراطية، هو انتخابات 1933 في ألمانيا التي حملت هتلر للسلطة. لكن هناك أيضا إعلان إنديرا غاندي في الهند في السبعينات حكما استبداديا لم ينته إلا باغتيالها. ثمّة أيضا الليبرالية التي تستطيع بالمال إفراغ النظام الديمقراطي من كل مضمون دون أن يصرخ أحد انتبهوا، إنه انقلاب لا يفصح عن هويته.
4- التداول على الوصاية والإقصاء.
إذا كانت الدكتاتورية تلغي مناهضيها بالعنف والإرهاب وتفرض وصاية ثقيلة على كلّ الأطراف الملغاة والمهمشة سياسيا، فإن الديمقراطية التمثيلية تمارس نفس اللعبة لكن بالطرق السلمية. فالأحزاب التي هزمت لأنها لم تتحصّل إلا على 49،9% من الأصوات لا دور لها غير الصراخ. أما المنتصرة فيمكنها تطبيق سياستها مدّعية أنها خيار الأغلبية ومن ثمة خيار الشعب. ثم تعاد اللعبة وتوزيع الأدوار في الانتخابات الموالية. هكذا يبقى المجتمع يتأرجح بين حلّ ونقيضه، بين سياسة وأخرى. هكذا تصبح السياسة صراع القوى الملغية لبعضها البعض، فلا يؤدّي الإلغاء والتداول عليه إلاّ لتكوين جيوب مقاومة تنغّص على كل حاكم حكمه وتفشل مخططاته وتعيق برامجه مشكلة إهدارا مريعا لطاقات المجتمع.
وإذا كانت هناك فكرة مركزية واحدة يجب أن تبقى دوما نصب أعين كلّ مسئول نزيه فهي أنه لا يوجد حلّ حزبي-أيدولوجي للمشاكل الاجتماعية إلا من باب التدجيل. فليس هناك حلّ إسلامي أو اشتراكي أو قومي أو ليبرالي للبطالة والتصحّر و شحّ الماء وعجز صناديق الضمان الاجتماعي والجباية العادلة وسرعة بتّ القضاء في مشاكل الناسّ وثقل البيروقراطية وإدماج المعاقين ورفع مستوى التعليم والخدمات الصحية وتنمية الثقافة.
إن صراع الأحزاب السياسية على "الحلّ" في المطلق الذي هو دوما نقيض الحل في المطلق للخيار الحزبي الآخر، هو صراع عميان الأسطورة الهندية على تعريف الفيل. فهذا يتحسسه من خرطومه فيقول الفيل خرطوم، وذاك من ذيله فيقرّر بمنتهى الصدق أنه ذنب، ويغضب الثالث لأنه مقتنع أن الفيل عظم أملس وقد أمسك بنابه الأيسر. هكذا ترى الإسلامي يتحسّس المشاكل الاجتماعية من باب الهوية والثقافة، والليبرالي لا تعنيه غير وسائل خلق الثروة المادية لا "يرى" تكلفتها البشرية إنتاجا وتوزيعا. أمّا الاشتراكي فهمّه الأوحد توزيع هذه الثروة بصفة عادلة لا يهمّه أن تنضب أو من أين تأتي. أما القومي فجلّ همّه منحصر على الأولوية المطلقة للبعد القومي والحال أن البعد العالمي هو أكثر من أي وقت مضى جزء من معادلة متزايدة التعقيد.
ولو كانت السياسات تخضع للمنطق وليس للهوى، لما كان التعامل مع أي إشكالية إلا من باب

دراسة الشبكة السببية المعقّدة والأبعاد المختلفة للموضوع والمستويات المتباينة له، في إطار رؤية شاملة بدل إنكار التعقيد والالتجاء إلى التبسيط السحري. هذا لا يستقيم بالطبع إلا في إطار جلوس كل التيارات إلى نفس المشكل وتقليبه من كل الأوجه، واعتراف كل طرف بأحقية الطرف الآخر في رؤيته، ثم استخلاص أقلّ الحلول ضررا وأكثرها اعتبارا لكل جوانب المشكل ، مع تحكيم دائم للقيم والمصلحة العليا والظروف الموضوعية . ما أبعدنا عن كلّ هذا في نظام يفرض فيه الأقوى رؤيته كما كان الأمر في الاستبداد وكلّ ما في الأمر تغيير طبيعة القوة التي تفرض.

صحيح أنه لا توجد حلول تقنية في المطلق وإنما توجد حلول فعالة بالنسبة لخيارات سياسية معينة. ثمة سياسة جبائية فعّالة وذكية في خدمة مصالح الأثرياء وأخرى معاكسة لا تقلّ ذكاء وفعالية في مصلحة الفقراء تتمثّل في توزيع العبء الجبائي على الأقلية الثرية دون دفعها إلى تهريب أموالها للخارج ودفع الأغلبية المتلكئة أيا كان دخلها إلى تأدية واجبها الجبائي .

يبقى أن شكل النظام الحالي يدفع حتى بالأحزاب القريبة من نفس الخيار السياسي إلى عرقلة بعضها البعض وإظهار قدر كبير من سوء النية في تقييم سياسة الخصم وعرقلة مسعاه حتى ولو كان على صواب. إن هذه العيوب نتيجة شكل النظام الذي يكافئ التنافس ولا يكافئ التكامل، يحرّض على التفرقة ولا يسهّل توحيد الأدمغة لحلّ مشاكل لا تخضع لتحليل بسيط وعلاج أحادي.

5-: التداول السريع على المسؤولية:

إذا كان من أهم أمراض النظام الاستبدادي بطء تغيير المسئولين، فإن الديمقراطية تعاني من العكس أي سرعة التداول على المسئولية. ولو سألت أي ديمقراطي عن الظاهرة لاعتبرها جدّ صحية وأحسن ضمانة لمنع عودة الاستبداد وتجدّد الدماء في النظام. تأمل مليا في دوافع الأمر. ستجد أنها بالأساس نتيجة نوع من توافق المصالح بين إرادة الأرستقراطيات المخفية في تلهية الناس، ناخبين ومنتخبين، وإرادة هؤلاء المنتخبين في تبوّأ المراكز بأسرع وقت. إن عدد الطامعين في المناصب أكبر بكثير من عدد المناصب المتوفّرة، فلا بدّ إذن من قصر آجال من فازوا بها، حتى يتمكّن الخاسرون من تجربة حظّهم سريعا.لا مجال للشكّ أن للأمر إيجابيات منها الفرز المتواصل للطاقات ومنع تكوّن جيوب أرستقراطية كسولة أو منعدمة الكفاءة. لكن ماذا عن السلبيات ؟

ثمّة في البداية الهستيريا الإصلاحية أي التواتر السريع للإصلاحات التي تفرضها قصر النيابات. فمن طبيعة الإنسان أن يطمح لترك بصماته على الأشياء وان يؤرّخ لمروره الخاطف على المسؤولية.هكذا تتسارع الإصلاحات وإصلاحات الإصلاحات وإصلاحات إصلاحات الإصلاحات. لكنها عمليات قلما تعالج أزمات هيكلية، هي في أغلب الأحيان علاج عرضي لمرض مستفحل خطير لا قدرة لحكومة عابرة على التعامل العميق مع أسبابه، أو لا إرادة لها على ذلك لما في الأمر من مخاطر انتخابية. هكذا يؤدّي التداول السريع إلى توارث المشاكل من حكومة إلى أخرى مع تزايد تعقيدها وخطورتها وتناقص إمكانيات حلّها، لأنها كالمرض المستفحل الذي تقلّ حظوظ علاجه بتقدّمه وتأخّر القرار الحازم الصائب بخصوص التعامل معه. قلما ينتبه الملاحظون لظاهرة أخطر وهي أن قصر النيابات السياسية يساهم في نقل السلطة الفعلية إلى مؤسسات عالم المال والصحافة وأجهزة المخابرات والبيروقراطية. فكلّ هذه القوى ثابتة في مكانها، توسّع ببطء مجال نفوذها وراء الستار، وجدّ مبسوطة من التتابع السريع للمسئولين السياسيين. حقّا لا تستطيع الأرستقراطيات المخفية نفسها، أن تتصدّى مباشرة لسياسة قوية لا تتطابق مع مصالحها، لكن لها ألف وسيلة لإفشالها بالتراخي والسلبية وحتى التخريب. يكفي أن يسرّ بيروقراطي رفيع المستوى في أذن زميل أن الإصلاح الجديد "أزمة مارّة" وأن على الجميع انتظار الحكومة المقبلة أو التحوير الوزاري المقبل لكي يضيع الإصلاح في الرمال المتحرّكة. أمام كل هذه النواقص والعيوب التي تشكل جزءا كبيرا من مشاغل الديمقراطيين وتستنزف

طاقاتهم في محاولة تطويقها، لا بدّ من رؤيا شاملة لا تكتفي بإصلاحات شكلية وإنما تعود إلى الأسس ذاتها التي بنيت عليها المؤسسات الديمقراطية لعملية إعادة تأسيس شاملة.
الحلقة المقبلة: خرافة العوائق الثقافية ضد الدمقرطة في دار العروبة والإسلام.
www.moncefmarzouki.net

للعودة للأعلى